مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
CC BY 4.0 License :المشاع الإبداعي
مجلد 4 عدد 1 (2023)

الوصول إلى المعلومات القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي

Access To Legal Information in The Era of Artificial Intelligence

الأستاذ الدكتور بلال محمود عثمان عبد الله، أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية– الجامعة اللبنانية

Prof. Bilal Mahmoud Osman Abdallah, professor at the faculty of law and political and Administrative Sciences- Lebanese University

http://doi.org/10.57072/ar.v4i1.95

نشرت في 2023/05/31

المستخلص:

في سياق اعتماد سياسة البيانات المفتوحة الـ *Open data* أقرّت العديد من الدول تشريعات كرسّت بموجبها لكل مواطن الحق في الوصول إلى المعلومات، حيث أصبحت البيانات القانونية من نصوصٍ قانونيةٍ وأحكامٍ قضائيةٍ متاحةً بصورةٍ مجانيةٍ.

لقد أدى انتهاج سياسة البيانات المفتوحة إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية واستتبع ظهور بيانات قانونية ضخمة الأمر الذي دفع بالعديد من الشركات *Legal Techs* إلى الإقدام على الاستثمار في هذا الكم الهائل من البيانات مستفيدة في ذلك من التطور الملحوظ الذي شهدته تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات متنوعة في المجال القانوني.

انطلاقًا مما تقدّم، تبرز أهمية الحوكمة في تطوير تلك الخدمات، أي أن يتم التطوير وفقًا لأسس ومعايير قانونية وضمن إطار تنظيمي، وذلك من أجل حماية الحقوق الأساسية من جهة وضمان نوعية وجودة المعلومات والخدمات من جهةٍ ثانية.

الكلمات المفتاحية: ذكاء اصطناعي، بيانات مفتوحة، بيانات قانونية ضخمة، بيانات ذكية، احترام الحياة الخاصة، محركات البحث الذكية، روبوتات الدردشة، العدالة التنبؤية.

Abstract:

In the context of the adoption of the open data policy, many countries have acknowledged legislations enshrined the right of every citizen to access information, as legal data from legal texts and judicial rulings have become freely available.

The adoption of the open data policy has facilitated access to legal information and entailed the emergence of voluminous legal data, which prompted many Legal Techs companies to invest in this huge amount of data, taking advantage of the remarkable development witnessed by artificial intelligence technology to provide various services in the legal field.

Based on the above, the importance of governance in the development of these services emerges, that is, the development is carried out in accordance with legal foundations and standards and within a regulatory framework, and this is in order to protect fundamental rights on the one hand and to ensure the quality of information and services on the other.

Keywords: Artificial Intelligence, Open Data, Big Legal Data, Smart Data, respect private life, Smart Search Engines, Chatbots, Predictive Justice.

استلم البحث في 2023/04/27 قبل للنشر في 2023/05/15

المقدمة:

في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أهدتني والدتي كتابًا باللغة الفرنسية[1] «*Nos villes, nos Maisons* » يتحدث عن المجتمع وعن حياة الأفراد كيف ستغدو في ظل التطور التكنولوجي، من أبنية ذكية ووسائل تكنولوجية وروبوتات معدة لرفاهية الانسان وللخدمة بشكلٍ عامٍ، أنهيت يومها قراءة ذلك الكتاب، فلم أرَ فيه إلا بعضًا من الخيال العلمي الذي لا يمكن أن يمت إلى الحقيقة بصلة كما هو الحال بالنسبة إلى أفلامٍ كـ *Avatar*، *Interstellar*، *Star Wars* ، ... أما اليوم وبعد أكثر من ثلاثين عامًا، ما كان من الخيال بالنسبة لي أصبح من الواقع الذي نعيشه في حياتنا اليومية .

في العام 1950 نشر *Alan Turing* الملقب بـ "أب المعلوماتية" مقالًا[2] تحت عنوان *Computing Machinery And Intelligence* يتساءل فيه عن قدرة الآلة على التفكير مقدمًا اختباراً حمل اسمه لتحديد ما إذا كان بإمكان الكمبيوتر إظهار نفس الذكاء مثل الإنسان. في العام 1955 ابتكر *John McCarthy* مصطلح الذكاء الاصطناعي حيث عرفه[3] بأنّه "علم وهندسة صناعة الآلات الذكية، وخاصة برامج الكمبيوتر الذكية ..." في العام 1967 أنشأ *Frank Rosenblatt* أول كمبيوتر *Perceptron Mark 1* يعتمد على شبكة عصبية "تتعلم" عن طريق التجربة والخطأ[4]، ومنذ ذلك الحين وثورة التكنولوجيا في تطورٍ مستمرٍ لا يتوقف.

إنّ هذه الثورة في مجال المعلوماتية التي شهدها منتصف القرن الماضي قد ولدّت لدى فئة من القانونيين الاهتمام بهذه التكنولوجيا وكيفية تطويعها لتكون في خدمتهم والاستفادة منها في علم القانون، فتجلى اهتمامهم الأساسي في البدء على تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية خصوصًا أنّ مصادرها تتعدّد وتتنوع ومن الصعوبة الوصول إليها والإحاطة بها، فكانت قواعد البيانات القانونية التي سهلت لهم الوصول إلى المعلومات القانونية[5] خصوصًا في ظل شيوعها وانتشارها وإمكانية الولوج إليها من خلال شبكة الإنترنت[6].

وفي سياق اعتماد سياسة البيانات المفتوحة الـ *Open data* أقرّت العديد من الدول تشريعات كرسّت بموجبها لكل مواطن الحق في الوصول إلى المعلومات، حيث أصبحت البيانات القانونية من نصوصٍ قانونيةٍ وأحكامٍ قضائيةٍ متاحةً بصورةٍ مجانيةٍ. فالحق في الوصول إلى النصوص القانونية هو حق له

---

[1] Neil ARDLEY, *Nos villes, nos Maisons. Aujourd'hui-demain,* Editions des Deux Coqs d'Or, 1982. Edition originale en anglais *« Tomorrows home » (World of tomorrow)*, Franklin watts Ltd, Londres, 1981.

[2] A. M. TURING (1950), *Computing Machinery and Intelligence*, Mind, Volume LIX, Issue 236, October 1950, Pages 433–460.

[3] « It is the science and engineering of making intelligent machines, especially intelligent computer programs. It is related to the similar task of using computers to understand human intelligence, but AI does not have to confine itself to methods that are biologically observable". What is AI? http://jmc.stanford.edu/artificial-intelligence/what-is-ai/index.html

[4] *Qu'est-ce que l'intelligence artificielle (IA) ?* https://www.ibm.com/fr-fr/topics/artificial-intelligence

[5] بلال محمود عبد الله، قواعد البيانات القانونية، بيروت، 2015، ص. 6.

[6] بلال محمود عثمان عبد الله، حقوق الملكية وحقوق المستخدم في المكتبة الرقمية، العدل، 2009، العدد الثاني، ص. 547.

القيمة الدستورية وفقًا لما أكدّه المجلس الدستوري الفرنسي بقراره[7] الصارد بتاريخ 16 كانون الأول 1999، ذلك أنّ كل مواطن يجب أن يكون لديه من الثقافة القانونية التي تمكّنه من معرفة حقوقه وواجباته. وكانت النيابة العامة في دولة الإمارات العربية قد شدّدت على أهمية تعزيز الفرد لثقافته القانونية بالنظر لما له من أهمية في تعميق مفهوم المواطنة[8].

الواقع إنّ التحول الرقمي قد ساعد في تعزيز الثقافة القانونية لدى المواطنين وفي تفعيل إمكانيات البحث العلمي القانوني للمتخصصين. وقد أدى انتهاج سياسة البيانات المفتوحة إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية ودفع بالعديد من الشركات *Legal Techs* ودور النشر القانونية إلى الإقدام على الاستثمار في هذا الكم الهائل من البيانات القانونية مستفيدة في ذلك من التطور الملحوظ الذي شهدته تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات متنوعة في المجال القانوني.

لقد شكلت البيانات المفتوحة مصدرًا أساسيًا للمعلومات القانونية خصوصًا بعد تنظيم وتحويل البيانات الضخمة الناتجة عنها إلى بيانات ذكية (المبحث الأول) كما أثبت الذكاء الاصطناعي فعاليةً في الوصول إليها (المبحث الثاني).

المبحث الأول – البيانات القانونية: من البيانات المفتوحة إلى البيانات الذكية

إنّ البيانات هي عبارة عن مجموعة من الحقائق الأولية (نصوص، أرقام، رموز) لا تفيد أي معنى ما لم تتم معالجتها، فهي تشكل من حيث المبدأ المصدر الخام للمعلومات. أما المعلومات فتتولد من البيانات التي تمت معالجتها وتنظيمها من خلال وضعها في سياق معين. وإنّ فهم هذه المعلومات واستيعابها من شأنّه أن يؤدي إلى اكتساب المعرفة التي ستساعد في اتخاذ القرار[9].

هذا وتتنوع مصادر المعلومات القانونية من نصوص قانونية واجتهاد وفقه، ... وأصبح اليوم من السهل الوصول إليها في ظل انتهاج سياسة البيانات المفتوحة (الفقرة الأولى) إلا أنّه يجب أن يكون مصدر تلك المعلومات على قدرٍ كبيرٍ من المصداقية لجهة نوعيتها خصوصًا في ظل الكم الضخم من البيانات القانونية الموجودة على شبكة الإنترنت (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: البيانات المفتوحة أداة لتعزيز الوصول إلى المعلومات القانونية

[7] Conseil constitutionnel, Décision n° 99-421 DC du 16 décembre 1999.
www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1999/99421dc.htm

[8] "أكدت النيابة العامة على أهمية تعزيز الفرد لثقافته القانونية، لما لها من دور أساسي ومهم في حماية حقوقه ومعرفة واجباته وتفادي ارتكاب المخالفات، مشيرة إلى أن معرفة الفرد للقانون يعمق مفهوم المواطنة الإيجابية لديه، ويجعله أكثر إسهاماً وفاعلية في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره على المستويات كافة، من خلال التزامه بالنظم القانونية والتشريعات المختلفة المطبقة في الدولة". لا عذر بعدم المعرفة بالقانون النيابة العامة تؤكد أهمية تعزيز الفرد لثقافته القانونية، الثلاثاء، 18 أغسطس 2020. وزارة العدل –الإمارات العربية المتحدة(moj.gov.ae)

[9] Cambridge International AS & A Level Information Technology, Cambridge International Examinations 2015, p. 4, 5.
Bruno CHAUDET, *Donnée, information, connaissance*, Publié le 30 mars 2009.
https://brunochaudet.wordpress.com/2009/03/30/donnee-information-connaissance/

لقد كرست المواثيق الدولية الحق في الوصول إلى المعلومات، كما ذكرته بعض الدساتير في نصوصها[10] وذلك بالنظر لما يوفره من تحقيق للشفافية ومكافحة الفساد ومشاركة المعلومات وبالتالي تعزيز أسُس الحوكمة ودولة القانون والمساهمة في تطوير مجتمع المعرفة. فالهدف هو ضمان حق المواطن بالوصول إلى المعلومات الضرورية التي تمكنه من اتخاذ القرار والمشاركة العامة بأي عملية ديمقراطية. هذا وإنّ اليونيسكو[11] تعمل على دعم الحق في الوصول إلى المعلومات باعتباره أداة مهمة لتعزيز سيادة القانون وحافزًا للتنمية المستدامة وجزءًا لا يتجزأ من حرية التعبير المنصوص عنها في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[12].

ضمن هذا السياق يأتي حق المواطن في الوصول إلى المعلومات القانونية وعلى وجه الأخص إلى القانون بما يتضمنه من قواعد عامة مجردة توجب أن يكون المواطن[13] على بينةٍ وعلمٍ بها بالنظر لما ترتبه له من حقوق أو تفرض عليه من موجبات سواء

---

[10] « Les références aux grands principes de transparence qui figurent souvent dans les Constitutions sont insuffisantes. La mention précise du droit d'accès à l'information ou aux documents publics est indispensable. Il est ainsi protégé aujourd'hui comme un droit par les Constitutions d'au moins 60 pays ». Perrine CANAVAGGIO, *Vers un droit d'accès à l'information publique les avancées récentes des normes et des pratiques,* UNESCO, 2014, p. 40.

الدستور المغربي لعام 2011 الفصل 27 " للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة".

[11] « En septembre 2015, l'Assemblée générale des Nations Unies a désigné l'UNESCO comme l'agence de l'ONU chargée du suivi mondial de l'indicateur 16.10.2 d'Objectif de développement durable (ODD) : « le nombre de pays adoptant et mettant en œuvre des garanties constitutionnelles, légales et/ou politiques d'accès public à l'information ».

https://www.unesco.org/fr/right-information

[12] Article 19 « Tout individu a droit à la liberté d'opinion et d'expression, ce qui implique le droit de ne pas être inquiété pour ses opinions et celui de chercher, de recevoir et de répandre, sans considérations de frontières, les informations et les idées par quelque moyen d'expression que ce soit ».

المادة 19 "لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

[13] "Ensuring access for layman citizens to legal information and procedures is crucial to empower them in exercising their legal rights". OECD (2015), "Access to judicial systems and legal information", in Government at a Glance 2015, OECD Publishing, Paris, p. 176.

في علاقته مع الدولة أو مع الغير (أولًا) وقد عُزِّز هذا الحق لاحقًا بسياسة البيانات المفتوحة (ثانيًا).

أولًا – الوصول إلى المعلومات القانونية حق قائم بذاته

إنّ المصدر الرسمي الأول للوصول للنصوص القانونية هو الجريدة الرسمية، إذ إنّ المشترع أوجب نشرها فيها[14] بهدف إعلام الناس بوجودها[15] ولكي تكون بمتناول الجميع حتى يتمكن المواطنون من الاطلاع عليها الأمر الذي يحول دون التذرع بجهلهم لها ويشكل قرينة على معرفتهم بها[16]. وقد جاء في الأسباب الموجبة للقانون رقم 646 تاريخ 1997/06/02 المتعلق بـ "مهل نشر القوانين والمراسيم والقرارات في الجريدة الرسمية" "أن الغرض من النشر هو اتاحة الفرصة للناس كافة للعلم بصدور هذا القانون الذي يلتزمون بإتباع أحكامه، فمن الواضح أنه لا يمكن إلزام الناس احترام قانون لا يعلمون بصدوره، ولا بد من إتاحة الفرصة للعلم به عن طريق نشره في الجريدة الرسمية، الجريدة المخصصة لذلك ... وحيث إنه من الواجب نشر هذه القوانين والمراسيم والقرارات للحيلولة دون التذرع بجهلها لتعطيل احكامها".

أما بالنسبة للاجتهاد والفقه فقد شكلت الدوريات الحقوقية المصدر الرئيسي للوصول إلى الأحكام القضائية والدراسات القانونية، وكان المشترع اللبناني قد أنشأ النشرة القضائية على غرار ما هو عليه الحال في فرنسا وذلك بموجب المرسوم رقم 2138 تاريخ 1944/10/23 إذ نصت المادة الأولى منه على

---

[14] قرار المفوض السامي رقم 1304 تاريخ 1922/03/08 المتعلق بشأن تعيين حاكم لبنان الكبير. المادة 37 "ان النصوص التشريعية التي يعدها الحاكم ثم يتناقش فيها المجلس النيابي، يجب ان يوقع عليها المندوب السامي للجمهورية الفرنساوية عبارة التصديق لتصبح قابلة للتنفيذ ويبتدئ العمل بمقتضاها منذ نشرها في الجريدة الرسمية لدولة لبنان الكبير طبقا للشروط التي يعينها حاكم هذه الدولة في قراره"

Article 37 « Les actes d'ordre législatif, quand ils sont préparés par le Gouverneur, doivent, pour être rendus exécutoires, après avoir été délibérés par le Conseil Représentatif, se trouver revêtus de la sanction du Haut-Commissaire de la République Française. Ces actes deviendront exécutoires pour leur publication au Journal Officiel de l'Etat du Grand-Liban et dans les conditions qui seront fixées par arrêté du Gouverneur de cet Etat ».

En France : Article 2 « Sont publiés au Journal officiel de la République française les lois, les ordonnances, les décrets et, lorsqu'une loi ou un décret le prévoit, les autres actes administratifs ».

Article 3 « La publication des actes mentionnés à l'article 2 est assurée, le même jour, dans des conditions de nature à garantir leur authenticité, sur papier et sous forme électronique. Le Journal officiel de la République française est mis à la disposition du public sous forme électronique de manière permanente et gratuite ». Ordonnance n° 2004-164 du 20 février 2004 relative aux modalités et effets de la publication des lois et de certains actes administratifs.

[15] وليد عبلا، إصدار القوانين ونشرها واجب دستوري على رئيس الجمهورية، العدل، 2007، عدد خاص، ص. 528.

[16] Bilal ABDALLAH, *Légiliban : un service public numérique pour la recherche en droit*, in *Droit et numérique*, actes du colloque international 20 et 21 novembre 2017, presses de l'Université Saint-Esprit de Kaslik, 2019, p. 73.

أنّه "أنشئت في وزارة العدلية مجلة عنوانها "النشرة القضائية اللبنانية" لنشر القوانين والقرارات والأحكام القضائية". وقد عنيت هذه المجلة على مدى عقود بنشر أهم الأحكام القضائية والدراسات الفقهية[17]، إلا أنها توقفت مع نهاية القرن الماضي لأسبابٍ مادية.

وإذا كان الوصول إلى النصوص القانونية من خلال الجريدة الرسمية وإلى الأحكام القضائية والدراسات القانونية من خلال الدوريات لا يخلو من التعقيد، إلا أنّ التحول الرقمي وإنشاء قواعد البيانات القانونية وما توفره من خدماتٍ على شبكة الإنترنت قد وفّر للمواطن السهولة في الوصول إلى المعلومات القانونية المرجوّة، الأمر الذي من شأنه أن يعزّز الأمن القانوني[18] *La sécurité juridique* حيث يمكن لأي شخص من معرفة القاعدة التي يخضع لها وضعه أو سيخضع لها[19].

هذا وكانت الحكومة الفرنسية[20] قد أنشأت مع مطلع الألفية الثانية مرفقًا عامًا لنشر النصوص القانونية عبر الإنترنت وذلك من خلال الموقع: *https://www.legifrance.gouv.fr*

أما في لبنان، على الرغم من السنوات الأليمة التي عاشها، فإنه لم يكن بعيدًا عن هذه الثورة. إذ إنّه بتاريخ 11 نيسان 1986 صدر المرسوم رقم 3144 والذي بموجبه أُنشِئ في الجامعة اللبنانية مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، هذا المركز الرائد كان يعتبر المركز الأول في العالم العربي والشرق الأوسط في هذا المجال، حيث تم خلال العقود الماضية تنفيذ

---

[17] المادة 2 من القرار رقم 618 تاريخ 1944/11/24 المتعلق بـ " نظام تحضير ونشر وتوزيع النشرة القضائية .

"تحتوي هذه النشرة:

1- قسمًا للمقالات الحقوقية.

2- قسمًا للقوانين ولقرارات محكمة الاستئناف التي تصدر تطبيقا للمادة 7 من قانون 14 تشرين الاول سنة 1944.

3- قسمًا للاجتهادات الصادرة عن المحاكم وفقًا للترتيب الآتي:

أ- في المواد المدنية والأحوال الشخصية وأصول المحاكمات الحقوقية والتنفيذ.

ب- في المواد التجارية.

ج- في المواد الجزائية.

د- في المواد الادارية.

4- قسمًا من المؤلفات.

وباخر كل سنة يصدر فهرس هجائي يلخص الاجتهادات المنشورة في سنة النشرة.

كما يصدر باخر كل خمس سنين فهرس يضم خلاصة الاجتهادات المنشورة في الخمس سنين".

[18] Michele De Salvia, *La sécurité juridique en droit constitutionnel français*, cahiers du conseil constitutionnel n° 11 (dossier : le principe de sécurité juridique) - décembre 2001.

[19] William Baranès et Marie-Anne Frison-Roche, *Le principe constitutionnel de l'accessibilité et d'intelligibilité de la loi*, D.2000, chron., p. 364.

[20] "Il est créé un site dénommé Légifrance (http://www.legifrance.gouv.fr), placé sous la responsabilité du secrétaire général du Gouvernement et exploité par la Direction des Journaux officiels". Article 2 du Décret n° 2002-1064 du 7 août 2002 relatif au service public de la diffusion du droit par l'internet. Arrêté du 9 octobre 2002 relatif au site internet de Légifrance.

Arrêté du 6 juillet 1999 relatif à la création du site Internet Légifrance.

العديد من المشاريع الكبرى في المعلوماتية القانونية، كمكننة محاضر مجلس النواب، فهرسة وتوثيق الجريدة الرسمية، وإنشاء العديد من قواعد المعلومات القانونية ... في عام 2005 ، تمكّن مركز المعلوماتية من وضع قواعد بياناته القانونية على شبكة الأنترنت من خلال موقعه الإلكتروني: www.legallaw.ul.edu.lb وفي ظل التحول الرقمي الذي تسعى إليه الدولة اللبنانية، وانطلاقًا من حق المواطن في الوصول إلى المعلومات المكرس قانونًا بموجب قانون رقم 28 تاريخ 1 شباط 2017، أطلق المركز موقعه الإلكتروني الجديد: www.legiliban.ul.edu.lb بتاريخ 2018/11/7من السراي الكبير وذلك من أجل تمكين الباحثين عن المعلومات القانونية من الوصول إليها بسهولةٍ وبصورةٍ مجانية.

ثانيًا – أثر البيانات المفتوحة في الوصول إلى المعلومات القانونية

إنّ البيانات المفتوحة نشطت في البدء كحركة في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا [21] تهدف إلى جعل كل البيانات العامة متاحة ومتوفرة لاستخدام الجميع دون أي قيود، الأمر الذي من شأنّه تحقيق متطلبات الشفافية والمساءلة ويؤدي إلى خلق منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية[22]. هذا وقد تبنت العديد من الدول سياسة البيانات المفتوحة لعل أولها الولايات المتحدة الأميركية[23] عام 2009، كما تبنتها غالبية الدول في الوطن العربي.

وكانت فرنسا قد اعتمدت القانون رقم 2016-1321 تاريخ 7 تشرين الأول 2016 والمتعلق بالجمهورية الرقمية *La loi pour une République numérique*، ومن ثم القانون[24] 2019-2022 تاريخ 23 آذار 2019 إضافة إلى المرسوم[25] رقم 2020-797 تاريخ 29 حزيران 2020 وبموجب هذه النصوص فإنّ المشترّع الفرنسي قد أتاح الوصول إلى البيانات العامة حيث أوجب على الإدارة جعل المستندات التي تنشرها متاحة بصيغة إلكترونية، أي مباحة للمواطن على شبكة الإنترنت بالشكل الذي يمكنه من إعادة استخدامها بسهولةٍ، فلكل مواطن الحق في الوصول إلى النصوص القانونية والأحكام القضائية بصورة مجانية.

---

[21] https://www.cnil.fr/fr/definition/open-data

[22] *L'open data, c'est quoi ?* https://data.europa.eu/elearning/fr/module1/#/id/co-01

« L'open data est né d'un souci de transparence, de modernisation de l'action publique et de soutien au dynamisme économique ». Bertrand LOUVEL, "Allocution d'ouverture du Premier président de la Cour de cassation", *colloque La jurisprudence dans le mouvement de l'open data, à la Cour de cassation le 14 octobre 2016*, *JCP G.* Suppl. n° 9, 27 février 2017, p. 5.

[23] https://data.gov

[24] La loi n° 2019-2022 du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice.

[25] Décret n° 2020-797 du 29 juin 2020 relatif à la mise à la disposition du public des décisions des juridictions judiciaires et administratives.

في ضوء ما تقدّم[26]، أعلنت محكمة التمييز الفرنسية[27] بتاريخ 1 تشرين الأول 2021، عن وضع القرارات الصادرة عنها بمتناول الجمهور بصورةٍ مجانية وذلك عبر محرك بحث خاص[28] *Judilibre* (*API Application Programming*

[26] Article 1 « Il est créé au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation des traitements automatisés de données à caractère personnel, dénommés respectivement « Décisions de la justice administrative » et « Judilibre », ayant pour finalité la diffusion éventuellement enrichie des décisions de justice des ordres administratif et judiciaire ainsi que la conservation des données en vue de cette diffusion et du traitement des demandes d'occultation et de levée d'occultation ». Décret n° 2021-1276 du 30 septembre 2021 relatif aux traitements automatisés de données à caractère personnel dénommés « Décisions de la justice administrative » et « Judilibre ».

[27] « Le moteur de recherche Judilibre a été mis en service le 1er octobre 2021 en rendant disponibles, sur le site internet de la Cour de cassation, toutes les décisions rendues par la Cour de cassation à compter de cette date, outre un « stock » d'environ 480 000 décisions de la Cour rendues principalement depuis 1947. La base de données Judilibre contient, en outre, des enrichissements tels que le titrage et les sommaires, pour les arrêts publiés ; d'éventuels communiqués, des rapprochements de jurisprudence et les références des textes appliqués.

L'arrêté du 28 avril 2021 a, en outre, fixé le calendrier de mise en œuvre de l'open data pour les juridictions du fond : après les décisions civiles, sociales et commerciales des cours d'appel qui sont mises en open data depuis le 21 avril 2022, les décisions des autres juridictions judiciaires seront mises en open data entre juin 2023 et décembre 2025 ». Rapport annuel 2021 (B. La mise en valeur et la diffusion de la jurisprudence)

Rapport annuel. https://www.courdecassation.fr/publications/rapport-annuel/rapport-annuel-2021/b-la-mise-en-valeur-et-la-diffusion-de-la-jurisprudence

[28] « Judilibre est le traitement mis en œuvre par la Cour de cassation pour mettre à la disposition du public, gratuitement, une base de données ouverte alimentée par les décisions rendues publiquement par la Cour de cassation éventuellement enrichies et pseudonymisées. Au fur et à mesure du calendrier établi par l'arrêté du 28 avril 2021, la base de données sera enrichie de décisions rendues par d'autres juridictions de l'ordre judiciaire. Depuis le 30 avril 2022, les décisions civiles, sociales et commerciales des cours d'appel y sont disponibles ». *Open data et API*, https://www.courdecassation.fr/acces-rapide-judilibre/open-data-et-api

Interface واجهة برمجة التطبيقات)[29]، الذي يوفر من خلال قاعدة البيانات جميع القرارات الصادرة عن محكمة التمييز إضافة إلى الأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم العدلية وذلك وفقًا لجدول زمني محدّد. كذلك إنّ مجلس الدولة الفرنسي أنشأ منصة بيانات مفتوحة تسمح بتنزيل القرارات الصادرة عنه وعن جميع المحاكم الإدارية في شكل ملفات مضغوطة[30] *Format zip*.

في لبنان، وتماشيًا مع سياسة البيانات المفتوحة وتعزيزًا للشفافية ومراقبة الإدارة والتزامًا من لبنان بالمواثيق الدولية الموقّع عليها من قبله والتي تشير إلى أن حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات هو حق طبيعي ولا يمكن تقويضه أو المساس به تحت أي ظرف، أصدّر المشترّع اللبناني القانون رقم 28 تاريخ 2017/2/10 المعروف بقانون حق الوصول إلى المعلومات وقد جاء في مادته الأولى أنّه "يحق لكل شخص، طبيعي أو معنوي، بمعزل عن صفته ومصلحته، الوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والاطلاع عليها، وفقًا لأحكام هذا القانون، دون حاجة لتبيان أسباب الطلب أو وجهة استعماله، مع مراعاة عدم الإساءة في استعمال الحق". وقد حدّد المشترّع في المادة الثانية من القانون المذكور المقصود بمصطلح الإدارة الذي يدخل ضمنه المحاكم والهيئات والمجالس ذات الطابع القضائي أو التحكيمي، العادية والاستثنائية، بما فيها المجلس الدستوري والمحاكم العدلية والإدارية والمالية والدينية.

هذا وقد أوجب[31] المشترع نشر الأسباب الموجبة مع القوانين والمراسيم على مختلف أنواعها في الجريدة الرسمية، وذلك بواسطة الجهة المناط بها صلاحية النشر أو صلاحية الإصدار، كذلك أوجب[32] على الإدارة أن تنشر حكمًا على موقعها الإلكتروني بصيغة قابلة للبحث والنسخ والتحميل، المراسيم والقرارات والتعليمات والتعاميم والمذكرات التي تتضمن تفسيرًا للقوانين والأنظمة أو تكون ذات صفة تنظيمية وذلك خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ صدورها.

يكون النشر في الجريدة الرسمية اضافةً إلى الموقع الالكتروني التابع للإدارة. كما تُنشر جميع هذه المواد التشريعية والتنظيمية في الجريدة الرسمية بصيغة الكترونية متاحة، ضمن مهلة سنة من تاريخ صدور القانون رقم 28 /2017 كحدٍّ أقصى.

الواقع إنّ العديد من الإدارات تنشر عبر مواقعها الرسمية القوانين والمراسيم المتعلقة بها، في حين أنّ هناك عددًا آخر ليس له في الأساس أي موقع الكتروني كما هو الحال بالنسبة للسلطة القضائية حيث لا يوجد لها موقع رسمي لنشر الأحكام.

---

[29] « L'API Judilibre assure la publication des décisions rendues publiquement par la Cour de cassation, enrichies et pseudonymisées. Elle est destinée à couvrir le périmètre des décisions de l'ordre judiciaire selon le calendrier établi par l'arrêté du 28 avril 2021 ». *API Judilibre*, https://api.gouv.fr/les-api/api-judilibre

[30] « Les décisions sont à télécharger au format zip. Elles sont regroupées par juridiction, par année et par mois ». https://opendata.justice-administrative.fr/

Miren LARTIGUE, *Big data juridique : tout un monde de données au-delà de la jurisprudence (1)*, 11.01.2022, https://www.editions-legislatives.fr/actualite/big-data-juridique-tout-un-monde-de-donnees-au-dela-de-la-jurisprudence-1/

[31] المادة 6 من القانون رقم 28 تاريخ 2017/2/10.

[32] المادة 7 من القانون رقم 28 تاريخ 2017/2/10.

بالمقابل إنّ مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية وعبر موقعه الإلكتروني: http://legiliban.ul.edu.lb وضمن سياق سياسة البيانات المفتوحة، وبمبادرة خاصة، قد عمد إلى وضع قواعد بياناته بمتناول الجمهور وبصورةٍ مجانية ودون أي متطلباتٍ أو قيودٍ مسبقة. إضافة إلى النصوص القانونية، فهو يوفر الوصول إلى الأحكام القضائية الصادرة عن عددٍ من المحاكم اللبنانية والآراء الاستشارية الصادرة عن ديوان المحاسبة ومحاضر مجلس النواب والجريدة الرسمية، ... كما يتيح الموقع الوصول إلى الدراسات القانونية عبر المسار الأخضر[33] *Green Open Access* وذلك من خلال إيداع المؤلفين لدراساتهم. علمًا أنّ هناك العديد من الدوريات القانونية المحكّمة تتيح الوصول إلى الدراسات عبر المسار الذهبي[34] *Gold Open Access* وفقًا لتراخيص المشاع الإبداعي[35]، ولعل خير مثال على ذلك مجلة "الباحث العربي"[36] التي تصدر عن المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية والتي جعلت من محتواها متاحًا أمام الجمهور بصورةٍ مجانية.

الفقرة الثانية – البيانات الذكية مصدر موثوق للمعلومات القانونية

إن اعتماد سياسة البيانات المفتوحة في المجال القانوني قد أدى إلى ظهور كتلة من البيانات القانونية الضخمة يزداد حجمها يومًا بعد يومٍ، في حين أنّ الهدف الأساسي يكمن في الوصول إلى المعلومة القانونية المنشودة في ظل هذا الكم الهائل من البيانات خصوصًا أنّ العمل في هذا المجال يوجب اتخاذ القرار السليم وذلك انطلاقًا من معرفة وتحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية.

---

[33] ""Green open access is repository-based open access. Green OA models are agnostic about publisher open access behaviors, relying instead on institutions and authors to take steps to make otherwise toll-access works freely available in online repositories that may be (and often are) managed by institutions. In essence, successful green open access requires: the right to share a given scholarly output, a copy of it, the motivation to share it, and a location for sharing it (i.e., a repository)." https://guides.libraries.psu.edu/open-access/green

[34] "In this model, articles and contents related to them can be accessed at no cost on the journal's website. Gold Open Access articles are licensed under Creative Commons Licenses (CC), which means they can be freely distributed and shared so that other people can build their own work based on them". *Difference between Green and Gold Open Access*, https://scientific-publishing.webshop.elsevier.com/publication-process/difference-between-green-gold-open-access/ "Many of our journals publish articles as Gold Open Access, under Creative commons (CC) licences, enabling readers to freely access and re-distribute their articles. In some journals Gold OA is an option offered to authors, while in other journals, some or all article types are always published Gold OA". *Gold Open Access in journals,* https://www.cambridge.org/core/services/open-access-policies/open-access-journals/gold-open-access-journals

[35] بلال عبد الله، حق المؤلف في عصر الويب 2.0، العدل 2013 العدد الثالث ص، 1171.

[36] https://journal.carjj.org

وبالنظر لتشعب وتنوع مصادر المعلومات القانونية، قد يكون من الضروري تنظيم العلاقة بين مختلف المصادر حيث يتم تحويل البيانات القانونية الضخمة إلى بيانات ذكية (أولًا) كل ذلك مع وجوب احترام الحياة الخاصة (ثانيًا).

أولًا- تحويل البيانات القانونية الضخمة إلى بيانات ذكية

البيانات الضخمة[37] *Big Data* هي مجموعات متنوعة من البيانات هائلة في الحجم تتولد وتنمو بسرعةٍ غير ثابتة وتزداد باستمرار بفعل الزمن بحيث يتعذر معالجتها وفقًا للطرق التقليدية لإدارة البيانات. تمتاز البيانات الضخمة[38] بثلاث خصائص تعرف بالـ 3V وهي:

- الحجم *Volume*: يتمثل بكمية البيانات الهائلة الواجب معالجتها.
- التنوع *Variété*: يعني أنّ البيانات تأتي من مصادر مختلفة وقد تكون منظّمة (بيانات مهيكلة) وغير منظّمة (بيانات غير مهيكلة) أي لا تناسق فيما بينها.
- السرعة *Vélocité*: يقصد بها السرعة في تولد البيانات (السرعة في الإنتاجية) وتدفقها وتجميعها ومعالجتها وتخرينها وتحليلها ومشاركتها وصولًا إلى المساعدة باتخاذ القرار بناءً عليها.

بالإضافة إلى هذه الخصائص تم إضافة خاصتين تتعلقان بـ القيمة *Valeur* التي تفترض التركيز على البيانات المعتبرة ذات قيمة مضافة والموثوقية *Véracité* حيث يتوجب دائمًا التحقق من جودة البيانات[39].

الواقع إنّ البيانات الضخمة ترتبط وجودًا بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما وفرته من كمٍ هائلٍ من البيانات

---

[37] « Littéralement, ces termes signifient mégadonnées, grosses données ou encore données massives. Ils désignent un ensemble très volumineux de données qu'aucun outil classique de gestion de base de données ou de gestion de l'information ne peut vraiment travailler ». *Définition : Qu'est-ce que le Big Data ?* https://www.lebigdata.fr/definition-big-data

« Qu'est-ce que le Big Data (ou mégadonnées, selon la Commission générale de terminologie et de néologie, depuis le décret du 22 août 2014) ? Ce sont des ensembles de données extrêmement volumineux que l'on va traiter et analyser. Mais ce n'est pas tout. Le Big Data désigne une démarche particulière, qui consiste à extraire l'information pertinente d'un ensemble de données. L'intérêt pratique des Big Data tient en effet à leurs nombreuses applications potentielles : analyse financière, connaissance client, identification de tendances à long terme, etc. C'est l'utilité sociale et économique des Big Data qui conduit à les utiliser. Et, cerise sur le gâteau, le Big Data aurait même des capacités prédictives ». Merav GRIGUER, *Les enjeux juridiques du Big Data*. https://www.tendancedroit.fr/focus-sur-les-enjeux-juridiques-du-big-data/

[38] Bilal ABDALLAH, *Légiliban : un service public numérique pour la recherche en droit*, in Droit et numérique, actes du colloque international 20 et 21 novembre 2017, presses de l'Université Saint-Esprit de Kaslik, 2019, p. 77.

[39] Adrien MARTIN-LAVAL, *Big Data, Smart Data, DMP… c'est qui, c'est quoi ? On vous dit tout !* https://www.data-vibes.com/12/big-data-vs-smart-data-definition

الرقمية على شبكة الإنترنت، هذا وإن اعتماد سياسة البيانات المفتوحة في المجال القانوني أتاح وجود عدد ضخم من البيانات واستتبع بالتالي ظهور البيانات القانونية الضخمة مما أدى إلى إغراق الباحثين عن المعلومة بكمٍ كبيرٍ منها خصوصًا أنّ العمل التشريعي لا يتوقف والقضاء في نشاطٍ مستمر من حيث المبدأ. إنّ البيانات القانونية الضخمة لا تقتصر فقط على النصوص القانونية بل تتعداها إلى الأحكامٍ قضائية والآراء الاستشارية والدراسات القانونية، ... وبالتالي قد يكون من الصعب استخدامها، مما يشكل مشقة في بعض الأحيان على الباحث في استخلاص المعلومة القانونية، الأمر الذي يوجب الحوكمة[40] في إدارة هذه البيانات والعمل على تحويلها[41] إلى بيانات ذكية[42] *Smart Data* وذلك من خلال تنظيمها وتصنيفها وإقامة الروابط بعضها ببعض بالشكل الذي تصبح فيه أكثر اتساقاً وأسهل في الاستخدام كل ذلك وفقًا لمعايير أساسية تكفل الجودة وضمان موثوقيتها وتوافقها ومناسبتها للغرض الذي وضعت من

[40] محمد طلق محمد المرجي، موسى فايز مدوس الرشيدي، تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 1، مارس (آذار) 2023، ص. 67.

[41] « "Transformer les données non-structurées et les informations contingentes du Big Data' d'aujourd'hui en connaissances opérationnelles structurées et réticulées -c'est-à-dire mises en qualité cognitive et en action opérationnelle au sein de compétences métier matures et partagées- est l'enjeu du Smart Knowledge' de demain, c'est-à-dire du Big Knowledge synthétique'" écrit Patrick Serrafero, Professeur associé à l'Ecole Centrale de Lyon. ». Fabien Girard DE BARROS, *Du big data... au smart knowledge juridique*, La lettre juridique, décembre 2015, https://www.lexbase.fr/article-juridique/27859981-du-ibig-data-i...-au-ismart-knowledge-i-juridique

[42] « Le smart data, ou "données intelligentes" en français, consiste à sélectionner à la source les informations les plus stratégiques parmi la masse de données brutes afin de les exploiter le plus rapidement possible ». *Smart data : comment rendre les données intelligentes ?* Mis à jour le 28/02/23. https://www.journaldunet.fr/web-tech/guide-du-big-data/1516877-smart-data-comment-rendre-les-donnees-intelligentes/

« Le “Smart Data” est un terme marketing permettant avant tout de se rappeler de se concentrer sur les données qui sont réellement pertinentes. Ceci signifie : “plutôt que de chercher à tout collecter, sans savoir comment le stocker et ranger de manière efficace afin de l’utiliser au mieux, il est plus utile – et bien moins coûteux – de se concentrer sur les données qui ont déjà été identifiées comme ayant une vraie valeur pour l’entreprise” ». Adrien MARTIN-LAVAL, *ibidem*.

Smart Data, Intelligently Delivered for improved Legal Management, Ebook, Published, March 22, 2021. https://www.questel.com/resourcehub/smart-data-intelligently-delivered-for-improved-legal-management/

أجله[43]، أي أنّه يجب إعطاء معنى للبيانات القانونية المتباينة بالشكل الذي يسمح بتفسيرها بواسطة محرك بحث قادر على تقديم إجابات مستهدفة بناءً على استفسارات تمت صياغتها بطرق مختلفة[44]. في هذا الإطار إنّ البيانات الذكية تدخل ضمن مفهوم البيانات الضخمة ولكن مع وجوب التشدّد في تسليط الضوء على الخاصتين الإضافيتين، أي القيمة والموثوقية[45]، علمًا أنّ المشترع الفرنسي قد حدّد الشروط الرئيسية التي يجب أن تمتثل لها البيانات المرجعية والتي تتمثل بـ: الموثوقية والتوافر والأمن" [46].

تجدر الإشارة إلى أنّ معظم قواعد البيانات القانونية التقليدية كانت تعتمد على وضع معايير لاختيار الأحكام القضائية وذلك عبر فرز القرارات من خلال استبعاد ما هو غير مهم واستبقاء القرارات المهمة والمفيدة[47]. وإنّ مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية يعتمد على تصنيف البيانات تبعًا لمعايير محدّدة وفقًا لمصدرها وربطها ببعضها البعض انطلاقًا من وحدة الموضوع الذي تتناوله وبالشكل الذي يسمح للباحث بالتنقل بين مختلف قواعد البيانات المختلفة التي يوفرها المركز.

ثانيًا –البيانات القانونية الذكية ووجوب احترام الحياة الخاصة

إنّ البيانات القانونية وبما تتضمنه من بيانات ذات طابع شخصي قد تشكل مصدر قلق لجهة ما يمكن أن تشكله من انتهاكٍ للحق في احترام الحياة الخاصة[48] للأفراد خصوصًا لجهة

---

[43] إطار عمل البيانات الذكية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الجزء الأول: مبادئ ومعايير البيانات الذكية، الإصدار 2.0، تاريخ الوثيقة فبراير 2019. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/data/data-operability

[44] Nicolas BEHRA, *Legaltechs : du "Big data" au "smart data"*, Les Echos, Publié le 17 septembre 2018. https://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/opinion-legaltechs-du-big-data-au-smart-data-139172

« C'est à cette condition que l'on pourra alors inscrire dans un moteur de recherche, non plus une liste de mots-clés, mais une question factuelle suggérant une réponse en droit ». Fabien Girard DE BARROS, *ibidem*.

[45] Adrien MARTIN-LAVAL, *ibidem.*

[46] Code des relations entre le public et l'administration.

« En revanche, la loi Lemaire (code des relations entre le public et l'administration, art. 321-7 et art. 321-8) évoque les principales conditions auxquelles les données de référence doivent se soumettre : fiabilité, disponibilité, sécurité, ainsi que le «maintien en conditions opérationnelles» et «performance de mise à disposition». Mais ces conditions restent vagues sur la façon dont les données doivent être gérées » ». Danièle BOURCIER, Primavera DE FILIPPI, *Transparence des algorithmes face à l'open data : quel statut pour les données d'apprentissage ?* Revue française d'administration publique 2018/3 (N°167), p. 528.

[47] بلال محمود عبد الله، قواعد البيانات القانونية، بيروت، 2015، ص. 30.

[48] « La question de la mise en œuvre de l'open data est primordiale car la condition indispensable de l'accès à la jurisprudence est d'assurer la protection de la vie privée, par l'anonymisation de l'ensemble

الأحكام القضائية وما تتضمنه من أسماء لأشخاص طبيعيين، وبالتالي فإنّ هذه البيانات ستصبح أشبه بالسجل العدلي المفتوح الأمر الذي من شأنّه أن يؤدي إلى انتهاك الحياة الخاصة للأفراد[49]. الواقع أنّ المفوضية الوطنية للمعلوماتية والحريات في فرنسا *CNIL* وقبل اعتماد سياسة البيانات المفتوحة قد سبق وأكدّت على وجوب امتناع ناشري قواعد البيانات لقرارات المحاكم التي يمكن الوصول إليها مجانًا على مواقع الإنترنت عن تضمين اسم وعنوان أطراف المحاكمة أو الشهود، وذلك حرصًا على احترام الحياة الخاصة للأشخاص الطبيعيين المعنيين وضرورة "الحق في النسيان"[50].

مع اعتماد سياسة البيانات المفتوحة، إنّ المشترع الفرنسي[51] عمد إلى المواءمة بين نشر الأحكام القضائية والحق في احترام الحياة الخاصة، إذ أوجب إخفاء الاسم والشهرة للأشخاص الطبيعيين فرقاء الدعوى والأشخاص الآخرين المذكورين في الحكم[52] وذلك

---

des décisions rendues accessibles ». Discours de Madame Chantal ARENS Première présidente de la Cour de cassation, Audience de début d'année judiciaire, Vendredi 10 janvier 2020. https://www.courdecassation.fr

[49] بلال محمود عبد الله، حق المؤلف في القوانين العربية، جامعة الدول العربية، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، 2018، ص. 83.

[50] « Que les éditeurs de bases de données de décisions de justice librement accessibles sur des sites Internet s'abstiennent, dans le souci du respect de la vie privée des personnes physiques concernées et de l'indispensable "droit à l'oubli",- d'y faire figurer le nom et l'adresse des parties au procès ou des témoins». CNIL, Délibération n° 01-057, 29 novembre 2001, portant recommandation sur la diffusion de données personnelles sur internet par les banques de données de jurisprudence. https://www.legifrance.gouv.fr/cnil/id/CNILTEXT000017653503/

[51] Article 33 de la loi n° 2019-222 du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice (1).

[52] بالمقابل هناك تيار مناهض لموجب إخفاء البيانات الشخصية في الأحكام القضائية.

« En quoi cette « anonymisation » complique-t-elle le travail de référence de la jurisprudence ? Elle interdit d'ancrer les décisions de justice dans la mémoire du droit et des professionnels qui en traitent. Tout juriste, de l'étudiant à l'avocat chevronné, connaît l'arrêt *Clément Bayard*, l'arrêt *Boudier*, ou encore l'arrêt *Jand'heur,* l'arrêt *Bordas*, etc. C'est ainsi que sont nés les recueils de « Grands arrêts de la jurisprudence ». Supprimer le nom des parties, c'est d'abord enlever à la décision son identité. En se présentant devant un juge le plaideur accepte d'être dévoilé. Ensuite, c'est prendre le risque d'en faire un brouet illisible : comment, dans une affaire complexe, comprendre la décision, lorsque les parties s'appellent X, Y et Z ? (V. par ex. Civ. 1re, 15 mai 2019, n° 18-15.379, AJ Contrat 2019. 347, obs. N. Dissaux ; RTD civ. 2019, n° 3, obs. P.-Y. Gautier : transaction à de nombreuses parties, s'agrémentant d'une gestion d'affaires, il faut relire trois fois pour comprendre qui est qui, demande

قبل إتاحتها للجمهور، كما يتم أيضًا إخفاء أي عنصر يسمح بتحديد هوية هؤلاء الأشخاص وهوية القضاة وموظفي القلم عندما يُرجح أن يؤدي الإفصاح عنه إلى تقويض الأمن أو الاعتداء على الحياة الخاصة لهؤلاء الأشخاص أو من حولهم. إنّ الهدف من وراء ذلك وفقًا للمجلس الدستوري الفرنسي[53] يكمن في وجوب حماية الأشخاص واحترام حياتهم الخاصة. هذا وبتاريخ 28 نيسان 2021 صدر القرار[54] الذي بموجبه وضعت رزنامة حددت بموجبها التواريخ التي تصبح فيها القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم العدلية والإدارية متاحة أمام الجمهور دون أي بيانات ذات طابع شخصي، حيث يتم الانتهاء من وضعها موضع التنفيذ بتاريخٍ أقصى 31 كانون الأول 2025.

أما في لبنان، إن المادة 20 من القانون رقم 2017/28 والمتعلق بـ حق الوصول إلى المعلومات نصت على أنّه "لا يخول حق الوصول الى المعلومات المستفيدين منه أو الغير إمكان نقل أو نشر أو استخدام المستندات المطلع عليها في سبيل غايات تجارية، إلا إذا جُمعت المستندات المذكورة ضمن مجموعات معلومات يكون اختيار أو ترتيب مضمونها مبتكرًا وفقًا للمادة 3 من القانون رقم 75 المؤرخ في 1999/4/3 المتعلق بحماية الملكية الأدبية والفنية، وشرط ألا تتضمن المستندات المذكورة أي معلومات ذات طابع شخصي ومع مراعاة حقوق الملكية الفكرية". مما يعني أنّه لا شيء يحول من إنشاء قواعد بيانات للأحكام القضائية ولكن شرط عدم ذكر البيانات الشخصية التي تمكّن من تحديد هوية الأشخاص الطبيعيين. وفي ضوء ذلك صدر عن رئيس مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية في حينه[55] التعميم رقم 1 تاريخ 2017/12/20 والمتعلق بـ "شطب الأسماء من الأحكام" وذلك انطلاقًا من مبدأ احترام الحق في الخصوصية. وبالتالي فإنّ الأحكام القضائية بنصها الكامل أصبحت تدرج ضمن قواعد بيانات المركز من دون ذكر أسماء الخصوم في الدعوى أو أسماء الشهود.

---

quoi, a fait quoi : cela devient un véritable jeu de devinette, mais qui a le temps pour cela ? Rappr. S. Gaudemet, Defrénois 2019, nos 22-23, p. 1) ». *Contre « l'anonymisation » des arrêts publiés : décadence des références de jurisprudence*, Dalloz-actualité, le 6 septembre 2019, https://www.dalloz-actualite.fr/interview/contre-l-anonymisation-des-arrets-publies-decadence-des-references-de-jurisprudence

[53] « 97. D'autre part, en imposant aux juridictions administratives et judiciaires, avant de délivrer aux tiers la copie d'une décision de justice, d'occulter les éléments permettant d'identifier les personnes physiques qui y sont mentionnées, lorsqu'elles sont parties ou tiers, si la divulgation est susceptible de porter atteinte à la sécurité ou au respect de la vie privée de ces personnes ou de leur entourage, le législateur, qui s'est fondé sur des critères suffisamment précis, a entendu assurer la protection des personnes et le respect de la vie privée ». Conseil constitutionnel, décision n° 2019-778 DC du 21 mars 2019, Loi de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice.
https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2019/2019778DC.htm

[54] Arrêté du 28 avril 2021 pris en application de l'article 9 du décret n° 2020-797 du 29 juin 2020 relatif à la mise à la disposition du public des décisions des juridictions judiciaires et administratives.

[55] الدكتور بلال عبد الله رئيس مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية (2016-2019).

المبحث الثاني– فعالية الذكاء الاصطناعي في الوصول إلى المعلومات القانونية

إنّ البيانات القانونية الضخمة مهما كانت أهميتها وقيمتها ترتكز فعاليتها في استثمارها على الوجه الذي من شأنه أن يمكّن الباحث من الوصول إلى المعلومات القانونية المنشودة. هذا وإنّ إمكانية إعادة استخدام تلك البيانات ومشاركتها قد دفع بالعديد من الشركات إلى الاستثمار في تلك البيانات مستفيدة في ذلك من التطور الملحوظ الذي شهده الذكاء الاصطناعي وما يوفره من تقنيات غيرت من آلية البحث القانوني حيث كان له الدور الفعال في استخراج المعلومات القانونية المرجوة من جهةٍ (الفقرة الأولى) وتحليل البيانات القانونية واستخلاص المعلومات من جهةٍ أخرى وذلك للمساعدة في اتخاذ القرار (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى – دور الذكاء الاصطناعي في استخراج المعلومات القانونية

إنّ البحث عن المعلومات القانونية في ظل كمٍ هائلٍ من البيانات القانونية الضخمة المتنوعة بمصادرها والكبيرة بأعدادها قد يستغرق بضع ثوانٍ، بيدّ أنّه إذا كانت أدوات البحث توفر للباحث الوصول إلى آلاف النتائج عبر الروابط الزرقاء، إلا أنّ قسمًا كبيرًا منها قد يكون غير ذي جدوى[56] الأمر الذي يؤدي في كثيرٍ من الأحيان إلى إضاعة الوقت للوقوف على المعلومة المنشودة. وبالتالي يجب أن تكون أدوات البحث أكثر فعالية بالشكل الذي يجعل النتائج أكثر تماسكًا وتناسقًا مع البحث الذي أُجريّ في ذلك الكم الضخم من البيانات.

إنّ الذكاء الاصطناعي ومن خلال معالجة اللغة الطبيعية *NLP* قد وفّر التطبيقات التي تحمل الإجابة المباشرة على السؤال القانوني المطروح من قبل الباحث الأمر الذي من شأنّه تسهيل وتبسيط عملية البحث القانوني وبالتالي توفير الوقت على الباحث، وإذا كان المبدأ أن أي عملية استرجاع تتم من خلال محركات البحث (أولًا)، إلا أنّ الذكاء الاصطناعي قد أوجد أيضًا برامج آلية للدردشة (ثانيًا).

أولًا– محركات البحث الذكية

إنّ قواعد البيانات القانونية التقليدية قد وفرّت للباحث الأدوات[57] التي تمكنه من القيام بعمليات الاسترجاع وذلك من خلال البحث بواسطة العناصر التعريفية للمستند (رقمه، تاريخه، ...) أو من خلال استعمال الكلمات المفاتيح أو من خلال البحث الحر دون أن يكون الباحث مقيدًا مسبقًا بأي لائحة مصطلحات مغلقة، مع الاعتماد في هذه الحالة الأخيرة على المنطق البوليني الذي يمكّن من الجمع بين الكلمات من خلال الروابط المنطقية الثلاثة: "و" *(Et– And)*، "أو" *(Ou–Or)*، "لا" *(Sauf–Not)* بهدف تأدية وظيفة خاصة في عملية البحث، علمًا أنّ الاسترجاع بمصطلحات غير موجودة في قاعدة البيانات من شأنه أن يشكل مصدرًا للصمت *Silence* (عدم وجود أي نتيجة للبحث) و/أو للضجيج *Bruit* (الوصول إلى نتيجة غير مفيدة). من هنا كان الهاجس الأساسي في حل المشاكل الناتجة عن وفرة وغزارة اللغة[58] وذلك من خلال أدوات لغوية[59] (مسرد–مكنز) تشكل صلة الوصل بين الباحث والمستند الموجود ضمن قاعدة

---

[56] بلال محمود عبد الله، قواعد البيانات القانونية، بيروت، 2015، ص. 45.

[57] بلال محمود عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص. 46 وما يليها.

[58] " إنّ قانون الإيجارات الجديد فيه من الفن اللغوي، إذ نجد في نصوصه تعدد المعاني للمصطلح الواحد *polysémie*، فكلمة تحرير قد عنى بها المشرّع تارةً تنظيم أو كتابة عقد في المادة 16 وتارةً أخرى جعل الإيجار حراً في المادة 37". بلال عبد الله، قانون الإيجارات الجديد! العدل، 2014، العدد الثالث، ص 1200.

[59] Michel BIBENT, *L'informatique appliquée à la jurisprudence*, éditions LITEC, Paris, 1976, p. 118.

البيانات. تلك الأدوات تعمل على تنظيم العلاقة بين المشتقات ذات المصدر الواحد[60] وعلى تنظيم العلاقة بين المصطلحات وفقًا لمعايير الجناس: مؤلِف – ومؤلَف، والترادف: مسؤولية – تبعة، والمتضادات: بائع – مشتري، ... وإذا كانت تلك الأدوات قد ساعدت في تذليل العقبات للوصول إلى المعلومات القانونية في قواعد البيانات التقليدية، بيد أنّ الأمر يبدو أكثر صعوبة في ظل سياسة البيانات القانونية المفتوحة وما استتبعها من بيانات قانونية رقمية ضخمة توفّر ملايين المستندات القانونية بنصها الكامل.

في ضوء ما تقدم، يبرز الذكاء الاصطناعي وما يوفره من تقنيات متطورة من شأنها أن تسهل الوصول إلى المعلومات القانونية في ظل هذا الكم من البيانات الضخمة، خصوصًا أنّ هذه البيانات هي الأرض الخصبة لعمل الذكاء الاصطناعي[61]، إذ إنّه يحتاج إلى التعلم من خلالها لإجراء التنبؤات الصحيحة[62]، وذلك انطلاقًا من معالجة اللغة الطبيعية (*Natural Language Processing NLP*)، حيث الهدف هو تمكين أجهزة الكمبيوتر من فهم اللغة البشرية وتفسيرها ومعالجتها بالشكل الذي تتجاوب فيه البيانات معها.

إنّ معالجة اللغة الطبيعية ترتكز على الجمع بين اللغويات الحاسوبية وتعلم الآلة ونماذج التعلم العميق[63]. فاللغويات أو الألسنيات الحاسوبية هي علم يهتم بالنمذجة الحوسبية *Modelization* للغة الطبيعية وذلك من خلال التحليل النحوي والدلالي وتطوير خوارزميات تسمح بفهم اللغة البشرية. أما التعلم الآلي[64] *Machine learning* يتمثل بقدرة الآلة على تقليد

Bilal Osman Abdallah, *La conception d'une base de données thématique. Une expérience libanaise en droit du licenciement*, Feuilles Universitaires (Revue publiée par la ligue des professeurs de l'Université Libanaise), N° 30, 16ème année, 1/2008, p. 121.

[60] Guy Mazet, Claude Bernad, *Aspects linguistiques du traitement de l'information juridique, in, L'informatique juridique : Du rêve à l'instrument*, édition Thémis, Montréal, 1976, p. 74.

[61] « Les systèmes d'IA ont besoin de données ouvertes pour fonctionner. Pour fonctionner correctement, un important 1) volume de données, 2) variété de données et 3) véracité des données (la véracité des données) sont cruciaux ». *IA et Open Data : une combinaison cruciale*, 04 juillet 2018. https://data.europa.eu/en/publications/datastories/ai-and-open-data-crucial-combination

[62] ما المقصود بالذكاء الاصطناعي؟ تعرف على الذكاء الاصطناعي.
/https://www.oracle.com/ae-ar/artificial-intelligence/what-is-ai

[63] ما المقصود ببرنامج NLP؟ https://aws.amazon.com/ar/what-is/nlp

[64] ""Machine learning" refers to a subfield of computer science concerned with computer programs that are able to learn from experience and thus improve their performance over time. As will be discussed, the idea that the computers are "learning" is largely a metaphor and does not imply that computers systems are artificially replicating the advanced cognitive systems thought to be involved in human learning. Rather, we can consider these algorithms to be learning in a functional sense: they are capable of changing their behavior to enhance their performance on some task through experience".

السلوك البشري الذكي[65] حيث يتم تدريب النماذج لإصدار الاستنتاجات التي يجب أن تتوصل إليها. في حين أنّ التعلم العميق *Deep Learning* يقلد الطريقة التي يعمل بها الدماغ البشري حيث تعمل خوارزميات الشبكات العصبية الاصطناعية[66] *Neural Networks* والتي تنطوي على عُقدٍ لمعالجة كميات كبيرة من البيانات، فالهدف انشاء نموذج تعلم عميق يقوم بمعالجة البيانات الجديدة فور تدريبه[67]، إذ يتطلب التدريب استخدام البرمجيات لكميات كبيرة من البيانات وذلك لزيادة الدقة ومن ثم يتم دمج النموذج في بيئة بيانات معينة لاستخدامه.

إنّ معالجة اللغة الطبيعية من شأنّها أن تؤدي إلى تجاوب البيانات مع الأسئلة المصاغة كتابةً أو بالصوت، أضف إلى أنّ لها القدرة على تحويل البيانات الصوتية إلى نص، كما هو الحال بالنسبة لتكنولوجيا المساعدين الافتراضيين التي ترتكز على معالجة اللغة الطبيعية على سبيل المثال كـ *Siri* من شركة *Apple* و*Alexa* من شركة *Amazon* ومساعد غوغل *Google Assistant*، ...

في المجال القانوني هناك الكثير من قواعد البيانات القانونية أصبحت مزوّدة بمحركات بحث ذكية تسمح للباحث بطرح سؤاله كما لو أنّ السؤال كان موجهًا لصديق. وكانت جامعة تورنتو[68] قد طوّرت عام 2014 منصة بحث قانونية مدعومة بالذكاء الاصطناعي *Ross Intelligence* يمكن طرح الأسئلة القانونية عليها بلغة إنكليزية بسيطة فتوفر إجابات فورية مع ذكر المراجع التي اعتمدت عليها في القوانين والاجتهاد والمصادر الأخرى، إضافة إلى تتبع وتعقب للمُستجد من الأحكام القضائية الجديدة المرتبطة بالسؤال والإبلاغ عنها[69]، علمًا أنّ هذه المنصة قد أعلنت عن التوقف بفعل دعوى قضائية تتعلق بانتهاك حق المؤلف تقدمت بها بوجهها *Thomson Reuters* بتهمة سرقة

Harry SURDEN, *Machine Learning and Law*, Washington Law Review, Volume 89, Number 1, 2014, p. 89.

[65] "Machine learning is a subfield of artificial intelligence, which is broadly defined as the capability of a machine to imitate intelligent human behavior. Artificial intelligence systems are used to perform complex tasks in a way that is similar to how humans solve problems". Sara BROWN, *Machine learning, explained*, Apr 21, 2021. https://mitsloan.mit.edu/ideas-made-to-matter/machine-learning-explained

[66] Bilal OSMAN ABDALLAH, *L'accès à l'information et l'aide à la décision en droit libanais du licenciement*, Thèse en droit, Université Montpellier I, 2004, p. 202.

[67] ما المقصود بالتعلّم العميق؟ https://www.oracle.com/sa-ar/artificial-intelligence/machine-learning/what-is-deep-learning/

[68] Valérie CROMER, *La première IA engagée par un cabinet d'avocats*, 12 juillet 2016. https://www.lepetitjuriste.fr/ross-lintelligence-artificielle-service-avocats/

[69] Aurélie BARBAUX, *La première IA engagée par un cabinet d'avocats*, https://www.usine-digitale.fr/article/la-premiere-ia-engagee-par-un-cabinet-d-avocats.N393122

الميزات الهامة من منصة البحث القانوني *Westlaw* التابعة لها[70].

أما مجموعة *Lefebvre Dalloz* في ظل سياسة البيانات المفتوحة طوّرت محرك بحث قانوني[71] بلغة طبيعية *OK.doc* يرتكز على التعلم الآلي ويستخدم أحدث جيل من خوارزميات الذكاء الاصطناعي حيث يتيح للباحث بالعثور على إجابة فورية للسؤال القانوني المطروح[72]، فعلى سبيل المثال يمكن طرح السؤال الآتي: ما هي مسؤولية المقاول عن عيوب البناء؟

كذلك هو الأمر بالنسبة لـ *Juri'Predis* وهو محرك بحث قانوني مزوّد بالذكاء الاصطناعي[73]، يقوم بفهرسة الأحكام القضائية بفضل الخوارزميات الخاصة به كما يفعل المحامي ويقدم نتائج ذات صلة في وقت قياسي بفضل التعلم الآلي الذي يقوم به المحامون، حيث يتميز بشكلٍ أساسيٍ في تقليد التفسير البشري لقرارات المحاكم بفضل نهج نوعي بحت.

أما محرك البحث الذكي *Predectice* الذي يوفر أكثر من خمسة وعشرين مليون مستند ووثيقة ويسمح بتحليل ملايين القرارات القضائية وفرزها بناءً على معناها وتمثيل البيانات المطلوبة من خلال جداول موجزة[74]، قد قام مؤخرًا بدمج برنامج الدردشة الآلي[75] *ChatGPT* وذلك من أجل إنشاء ملخصات تلقائية من بضعة أسطر لأحكام محاكم الأساس التي تتكون من عشرات الصفحات وذلك لتسهيل فهمها بسرعةٍ، إضافة إلى تحديد مختلف مراحل إجراءات سير الدعوى وفقًا لتسلسلها الزمني[76].

---

[70] Lyle MORAN, *ROSS Intelligence will shut down amid lawsuit from Thomson Reuters*, December 11, 2020, https://www.abajournal.com/news/article/ross-intelligence-to-shut-down-amid-thomson-reuters-lawsuit

[71] https://okdoc.lefebvre-dalloz.fr/

[72] *L'intelligence artificielle peut-elle rendre la recherche juridique moins chronophage ?* https://www.efl.fr/actualite/intelligence-artificielle-rendre-recherche-juridique-chronophage_fc3d02821-b6ee-4c46-a773-1d653c37d78b

[73] *JURI'PREDIS : moteur de recherche juridique intelligent !* https://bu.univ-amu.fr/juripredis-moteur-recherche-juridique-intelligent

Juri'Predis : une recherche juridique pertinente et simplifiée grâce à l'Intelligence Artificielle. https://www.absolute-communication.com/fr/actualites/id-40-juripredis-moteur-recherche-juridique-intelligent

[74] https://predictice.com/

[75] *ChatGPT : Predictice l'intègre dans son moteur de recherche*, Le Monde du Droit, 17 février 2023. https://www.lemondedudroit.fr/professions/337-legaltech/85951-chatgpt-predictice-integre-moteur-recherche.html

[76] Predictice x ChatGPT : Comment l'IA améliore notre moteur de recherche, 19 avril 2023. https://blog.predictice.com/predictice-chatgpt-ia-recherche-jurisprudence

ثانيًا: روبوتات الدردشة

إنّ التطور في معالجة اللغة الطبيعية *(NLP)* أدى إلى ظهور تطبيقات تتواصل وتتفاعل مع الأشخاص من خلال الحوار المكتوب. كما هو الحال بالنسبة لبرامج الدردشة الآلية التي تقوم بتحليل الجمل التي تتضمنها الاستعلامات والعمل على فهمها والرد بإجاباتٍ دقيقة وتلقائية عن الأسئلة وإعادة توجيه الاستعلامات المعقّدة.

هذا وإنّ الشركات المطوّرة في مجال الذكاء الاصطناعي قد دخلت في سباق وتتنافس فيما بينها على تطوير روبوتات للدردشة مثل *GPT3.5* من شركة *OPEN AI* و *Bard* من شركة جوجل[77]، و *LLaMA* من شركة *Meta AI*[78] المالكة لفيسبوك، وحديثًا أُعلن عن إطلاق *Auto-GPT*[79] الذي يمتاز بإمكانيات تتخطى الـ ChatGPT من خلال البحث عن الحلول بصورةٍ ذاتية ودون الحاجة لأي تدخل إضافي من قبل المستخدم لتحفيز أي إجراء لاحق، إذ يتوجب فقط على هذا الأخير تحديد

---

[77] "We've long seen the potential to make information and computing much more accessible through conversational AI. Two years ago, we unveiled LaMDA (Language Model for Dialogue Applications), a conversational AI model capable of fluid, multi-turn dialogue, and last year, we launched the AI Test Kitchen, a new space where people could learn about, get hands-on experience with, and provide feedback on LaMDA.

Bard is an experiment based on this same technology that lets you collaborate with generative AI. As a creative and helpful collaborator, Bard can supercharge your imagination, boost your productivity, and help you bring your ideas to life—whether you want help planning the perfect birthday party and drafting the invitation, creating a pro & con list for a big decision, or understanding really complex topics simply". *What's Bard all about?* https://bard.google.com/faq?hl=en

[78] "As part of Meta's commitment to open science, today we are publicly releasing LLaMA (Large Language Model Meta AI), a state-of-the-art foundational large language model designed to help researchers advance their work in this subfield of AI. Smaller, more performant models such as LLaMA enable others in the research community who don't have access to large amounts of infrastructure to study these models, further democratizing access in this important, fast-changing field*". Introducing LLaMA: A foundational, 65-billion-parameter large language model,* February 24, 2023, https://ai.facebook.com/blog/large-language-model-llama-meta-ai/

[79] "Auto-GPT is a Python application recently shared on GitHub by a developer named Significant Gravitas. Utilizing GPT-4 as its foundation, the program empowers the AI to function independently without requiring prompts from the user for each action. The notion of "AI agents" arises from this feature, whereby the AI can use the internet and execute commands on a computer autonomously, without any user intervention". MATT, *What Is Auto-Gpt And Why Do We Care?* APRIL 12, 2023. https://autogpt.net/what-is-auto-gpt-and-why-do-we-care/

الهدف النهائي المنشود. أما على الصعيد العربي، فقد عمد معهد الابتكار التكنولوجي[80] *TII* في أبو ظبي على تطوير نموذج الذكاء الاصطناعي "نور" حيث لديه القدرة على فهم ومعالجة اللغة العربية[81]، كما أطلق حديثًا النموذج اللغوي الضخم "فالكون"[82]. وفي الصين، أعلنت شركة "علي بابا" عن التحضير لإطلاق منصة دردشة آلية سوف يطلق عليها اسم "تونغي شيانوين *Tongyi Qianwen*"[83]، وقد سبق وتم تطوير تطبيق الروبوت الذكي القانوني *Xiaofa* للأسئلة والأجوبة[84].

وكانت شركة[85] *OpenAI*، التي أُسست عام 2015 وتعمل في الأبحاث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، قد أطلقت بتاريخ 30 تشرين الثاني 2022 الإصدار الأول من برنامج ChatGPT *(Generative Pretrained Transformer)* أي (المُحوّل التوليديّ المُدرَّب مُسبقًا للدردشة) وهو عبارة عن ذكاء اصطناعي للمحادثة يمكنه الدردشة مع المستخدم والإجابة عن أسئلته المتتابعة بحيث يتفاعل معه من خلال الحوار كتابة. يتيح تنسيق الحوار لـ *ChatGPT* متابعة الإجابة عن الأسئلة والاعتراف بأخطائه وتحدي الفرضيات غير الصحيحة ورفض الطلبات غير الملائمة [86] .

أما *ChatGPT* فإنّه يعرّف نفسه بأنّه روبوت محادثة مدعوم بالذكاء الاصطناعي تم تطويره بواسطة *OpenAI*، استنادًا إلى نموذج لغة المحولات التوليدية المُدرَّبة مسبقًا GPT. يستخدم تقنيات التعلم العميق لفهم مدخلات النص (الأسئلة) والرد بأجوبة بطريقة حوارية كالإنسان [87].

---

[80] https://www.tii.ae/ar

[81] ابتسام المزروعي، الذكاء الاصطناعي التوليدي.. طفرة تقنية كبرى، الاتحاد، 2 مارس 2023، https://alittihad.ae/opinion/

[82] متفوقاً على نموذج GPT-3... معهد الابتكار التكنولوجي في أبوظبي يطلق النموذج اللغوي "فالكون" بـ 40 مليار عامل متغير، ١٥ مارس، ٢٠٢٣، https://www.zawya.com/ar

[83] بيتر هوسكينز، الذكاء الاصطناعي: شركة علي بابا تستعد لإطلاق منصة دردشة تنافس تشات جي بي تي، 11 أبريل/ نيسان 2023. https://www.bbc.com/arabic/business-65238908

[84] جودونج دو 杜国栋 , منغ يو 余 萌، البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والعدالة الصينية: إليكم ما يحدث، الأحد، مراقب العدل الصيني، 1 ديسمبر 2019. https://ar.chinajusticeobserver.com/a/big-data-ai-and-chinas-justice-heres-whats-happening

[85] https://openai.com/about

[86] "We've trained a model called ChatGPT which interacts in a conversational way. The dialogue format makes it possible for ChatGPT to answer followup questions, admit its mistakes, challenge incorrect premises, and reject inappropriate requests". https://openai.com/blog/chatgpt

[87] "In its own description, ChatGPT is "an AI-powered chatbot developed by OpenAI, based on the GPT (Generative Pretrained Transformer) language model. It uses deep learning techniques to generate human-like responses to text inputs in a conversational manner." Ryan Browne, All you need to know about ChatGPT, the A.I. chatbot that's got the world talking and tech giants clashing, PUBLISHED WED, FEB 8 2023, https://www.cnbc.com/2023/02/08/what-is-chatgpt-viral-ai-chatbot-at-heart-of-microsoft-google-fight.html

يرتكز برنامج *ChatGPT* على أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي *Intelligence artificielle de pointe* المتمثل بالذكاء الاصطناعي التوليدي *Generative artificial intelligence* الذي يعتمد نموذج اللغة الكبيرة *Large Language Models LLM* والتي تستخدم تقنيات التعلم العميق على وجه التحديد التعلم المراقب[88] *Supervised learning* إضافة إلى التعلم المعزّز[89] *Reinforcement learning* بردود الفعل البشرية وذلك من خلال تدريب النموذج مسبقًا على كم هائل من البيانات المتنوعة بواسطة الخوارزميات. هذا النوع من البرامج يحاكي عمل العقل البشري إذ يمكنه توليد محتوى جديد من البيانات السابقة وقراءة نص وتلخيصه وترجمته، أضف إلى التنبؤ بالكلمات وصياغة الجمل وتقديم الحلول في مختلف ميادين الحياة.

وكانت شركةOpenAI قد عمدت في آذار من العام 2023 إلى إصدار جديد من البرنامج هو *GPT-4* لديه القدرة على حل الأسئلة المعقدة بدقةٍ أكثر وفهم الصور وتحليلها والتفوق في الاختبارات العامة، حيث أعلنت الشركة المطوّرة عن اجتياز الجيل الجديد لاختبار نقابة المحامين *Uniform Bar Examination*[90] في الولايات المتحدة الأميركية.

وقد سبق أن أقدّم القاضي الكولومبي *Juan Manuel Padilla* على الاستعانة بالإصدار الأول لبرنامج الدردشة الآلي *ChatGPT* للحكم في قضية تتعلق بطفل مصاب بالتوحد حيث طلبت والدة الطفل إعفاء ابنها المصاب بالتوحد من دفع تكاليف المعاينات الطبية والعلاج والنقل إلى المستشفيات بالنظر إلى الأوضاع المالية السيئة للأسرة والتي تحول دون تغطية هذه النفقات.

---

[88] "What is supervised learning?

Supervised learning, also known as supervised machine learning, is a subcategory of machine learning and artificial intelligence. It is defined by its use of labeled datasets to train algorithms that to classify data or predict outcomes accurately". https://www.ibm.com/topics/supervised-learning

[89] "Reinforcement learning is a learning paradigm that learns to optimize sequential decisions, which are decisions that are taken recurrently across time steps, for example, daily stock replenishment decisions taken in inventory control. At a high level, reinforcement learning mimics how we, as humans, learn". What is reinforcement learning? By Todd Mummert, Dharmashankar Subramanian, Long Vu, Nhan Pham

Published 14 septembre 2022. https://developer.ibm.com/learningpaths/get-started-automated-ai-for-decision-making-api/what-is-automated-ai-for-decision-making/

[90] " Thus, ChatGPT-4 prepared for the exam when it was trained on a massive dataset of past exams, study materials, legal cases, and more, leading to its incredible passing scor". Lara KIMMEL, *ChatGPT Passed the Uniform Bar Examination: Is Artificial Intelligence Smart Enough to be a Lawyer?*, April 7, 2023, the International and Comparative Law Review or the University of Miami School of Law, https://international-and-comparative-law-review.law.miami.edu/chatgpt-passed-the-uniform-bar-examination-is-artificial-intelligence-smart-enough-to-be-a-lawyer/

بتاريخ 30 كانون الثاني 2023، صدر الحكم لصالح الطفل، حيث جاء في متنه أنّ القاضي استشار روبوت الدردشة *ChatGPT* لإصدار حكمه، الذي تضمن المحادثات بينهما حيث سأله القاضي وفقًا لما جاء في الحكم: "هل القاصر المصاب بالتوحد معفى من دفع مصاريف العلاج؟"، فرد الروبوت: "نعم، هذا صحيح. وفقًا للقانون الحالي في كولومبيا، يُعفى القاصرون الذين شخصت إصابتهم بالتوحد من دفع مصاريف العلاج"[91].

أما في الولايات المتحدة الأميركية، إنّ DoNotPay الذي يعتبر أول محامٍ روبوت في العالم[92]، وهو في الأساس روبوت محادثة للخدمات القانونية، يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص وجعل المعلومات القانونية والمساعدة الذاتية في متناول الجميع[93]، فقد تم تقديم دعوى بوجهه لعلة ممارسة مهنة المحاماة دون حيازته على شهادة جامعية[94].

الفقرة الثانية – الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات القانونية

في ظل سياسة البيانات المفتوحة وما استتبعه من وجود بيانات قانونية ضخمة فإنّ الذكاء الاصطناعي لا يقتصر دوره على تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية، بل إن وجود هذا الكم الهائل من البيانات من شأنّه أن يسمح بتحليلها الذكي بواسطة الخوارزميات واستخلاص بيانات إحصائية[95] (أولًا) حيث إنّ معالجة هذه الاحصائيات من خلال نمذجتها من شأنّها الخروج بتنبؤات احتمالية (ثانيًا).

أولًا– التحليل الإحصائي لقرارات المحاكم

إذا كانت المعالجة الكمية للنصوص القانونية من شأنّها أن تحدّد إنتاجية السلطة التشريعية وتعكس سياسة الدولة، إلا إنّ المعالجة الكمية للاجتهاد[96] بواسطة خوارزميات الذكاء الاصطناعي من

---

[91] "Among Padilla's inquiries with the chatbot, the legal documents show Padilla asked ChatGPT the precise legal matter at hand: "Is an autistic minor exonerated from paying fees for their therapies?" ChatGPT's response corresponded with the judge's final decision: "Yes, this is correct. According to the regulations in Colombia, minors diagnosed with autism are exempt from paying fees for their therapies." Luke TAYLOR, *Colombian judge says he used ChatGPT in ruling*, Fri 3 Feb 2023,7 https://www.theguardian.com/technology/2023/feb/03/colombia-judge-chatgpt-ruling

[92] "The DoNotPay app is the home of the world's first robot lawyer. Fight corporations, beat bureaucracy and sue anyone at the press of a button". https://donotpay.com/

[93] "DoNotPay's goal is to level the playing field and make legal information and self-help accessible to everyone". https://donotpay.com/about/

[94] Romain CHALLAND, *IA : le robot-avocat DoNotPay poursuivi en justice pour son absence de diplôme*, Publié le 13/03/23. https://www.lesnumeriques.com/societe-numerique/ia-le-robot-avocat-donotpay-poursuivi-en-justice-pour-son-absence-de-diplome-n207958.html

[95] Mireille HILDEBRANDT, *« Law as Computation in the Era of Artificial Legal Intelligence: Speaking Law to the Power of Statistics »*, University Toronto Law Journal, 68 (1), January 2018, p. 12.

[96] "The widespread enthusiasm for the prospects offered by Big Data in the legal field is part of a wider movement, sometimes referred as the "mathematical turn" in law (Restrepo Amariles 2014), which aims

خلال التحليل الإحصائي[97] لكمٍ كبير من الأحكام القضائية لها من الأهمية بالنظر لما تتضمنه تلك الأحكام من حقائق قانونية واجتماعية واقتصادية[98] ... الأمر الذي من شأنّه أن يجعل القانون أكثر واقعية[99].

إنّ التحليل لهذا الكم الكبير من الأحكام يمكّن الوقوف على الوضع الاقتصادي للبلد من خلال عدد الأحكام الصادرة عن محاكم الإفلاس أو نسبة الصرف لأسباب اقتصادية أمام محاكم العمل أو إظهار الواقع الاجتماعي من خلال نسبة دعاوى الطلاق أمام المحاكم أو ارتفاع مستوى معدل الجريمة، ...

---

to improve the quality and efficiency of law by deploying the resources of mathematics and the engineering sciences. It is illustrated by the growing use of quantitative empirical studies, by the measurement of law and its impact by indicators, and by the automated collection of data and enforcement of law by algorithms. Against this backdrop, Big Data adds to the legal arsenal at the disposal of public authorities and legal professionals". David RESTREPO AMARILES, *Smart Law: Regulating by Big Data and Algorithms*, JANUARY 16TH, 2017. https://www.hec.edu/en/knowledge/articles/smart-law-regulating-big-data-and-algorithms Laurine TAVITIAN, *De la recherche à l'analyse statistique interactive des décisions de justice,* le Journal du Village de la Justice n°82, septembre-octobre 2017, p. 40. Pierre CATALA*, Le droit à l'épreuve du numérique, jus ex machina*, PUF, 1ère édition, Paris, 1998. p. 64.

[97] « Le raisonnement algorithmique permet l'aide à la décision pour les juges. Il est vrai, ainsi que l'avait souligné Loïc Cadiet que ce type de process « ouvre des perspectives d'étude de l'activité des juridictions jusqu'alors inexistantes ». L'analyse statistique de la jurisprudence, faite dans sa totalité, permettra sans nul doute de croiser leur contenu et de mettre en exergue les principales tendances qui la traversent. Cette analyse des corrélations statistiques permettra au juge de mieux connaître les facteurs matériels qui guident ses décisions. Les analyses statistiques peuvent, dans certains cas, permettre de contrôler la bonne application des règles de droit ». Laura VIAUT, *Le raisonnement juridique algorithmique*, Petites affiches, n°167-168 du 21 août 2020, p. 7. Serge BORIES*, De la jurimétrie à la juristique… ou de la lettre au chiffre*, in *Droit et Informatique « L'Hermine et la Puce »*, Collections Fredrik R. Bull 11, Masson, 1992. Serge BORIES, *La jurimetria … un aspecto de la juristica ?* in *XVI curso informatica y derecho sobre el tema « La informatizacion de la justicia : dos modelos europeos »* in Revue Informatica y Derecho n° 8, Universidad Nacional de Extramadura, novembre 1995, Merida, Espagne.

[98] بلال محمود عبد الله، قواعد البيانات القانونية، بيروت، 2015، ص. 8.

[99] Bilal OSMAN ABDALLAH, *L'accès à l'information et l'aide à la décision en droit libanais du licenciement*, Thèse en droit, Université Montpellier I, 2004, p. 138.

على الصعيد القانوني، إنّ التحليل الإحصائي لقرارات المحاكم سيجعل المشترع أكثر مواكبة للتطور وسيدفع به للتدخل كلما اقتضت الضرورة ذلك، كما أنّ من شأنّ هذا التحليل أن يبيّن اتجاه الاجتهاد في موضوع معين، ومن مراقبة حسن تطبيق القاعدة القانونية، أو مقاربة اتجاه عمل مختلف المحاكم في القضايا المماثلة، وسيسمح للقضاة بالوصول بسرعة إلى السوابق القضائية المتعلقة بالنزاع المثار أمامهم، مما يجعل القاضي على بينةٍ بالأحكام السابقة في قضايا مماثلة، وانطلاقًا من العناصر الواقعية المثارة أمامه ومن معرفته القانونية وخبرته يمكنه الاستمرار بالاجتهاد المعمول به أو تطويره بما يتوافق مع المتغيرات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يساعده في اتخاذ القرار وإلى المواءمة في تطبيق القانون بين المحاكم[100].

أضف إلى ما تقدّم، إنّ التحليل الاحصائي بواسطة خوارزميات الذكاء الاصطناعي من شأنّه أن يضمن الشفافية في المنهجيات المطبقة في عمل المحاكم وإلى مراقبة إنتاجيتها ومؤشرات الأطر الزمنية الإجرائية لجهة عمر الدعوى، التقيد بالمهل واحترمها، ... كل ذلك من شأنه أن يسمح بقياس تطور نشاط المحاكم ويدفع بها إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة بشكل أفضل.

وإذا كانت مراقبة إنتاجية القضاة من صلاحية الجهات القضائية المختصة (مجلس القضاء الأعلى، التفتيش القضائي)، فإنّه يحظر على الخوارزميات انطلاقًا من البيانات الإحصائية أن تعمد إلى تصنيف القضاة كي لا يؤدي ذلك إلى تقويض الأداء السليم للعدالة[101].

ثانيًا – العدالة التنبؤية

إنّ وجود الكم الكبير من البيانات القانونية الرقمية المفتوحة دفع بالعديد من شركات التكنولوجيا القانونية[102] *Legal Techs*

---

[100] *L'intérêt de l'intelligence artificielle dans le domaine juridique en trois exemples concrets*, le 21 Janvier 2023. https://www.decideo.fr/L-interet-de-l-intelligence-artificielle-dans-le-domaine-juridique-en-trois-exemples-concrets_a12866.html

[101] Loi n° 2019-222 du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice (1). Article 33, al. 1.

« Les données d'identité des magistrats et des membres du greffe ne peuvent faire l'objet d'une réutilisation ayant pour objet ou pour effet d'évaluer, d'analyser, de comparer ou de prédire leurs pratiques professionnelles réelles ou supposées. La violation de cette interdiction est punie des peines prévues aux articles 226-18,226-24 et 226-31 du code pénal, sans préjudice des mesures et sanctions prévues par la loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés ». Code de l'organisation judiciaire, Art. L111-13, al. 3.

Jérémy JOURDAN-MARQUES, [Actes de colloques] *La publicité des décisions de justice en matière civile à l'épreuve de la numérisation*, Lexbase Avocats, juillet 2021. https://www.lexbase.fr/article-juridique/69692261-cite-dans-la-rubrique-bjustice-b-titre-nbsp-ila-publicite-des-decisions-de-justice-en-matiere-civile

[102] « Parmi les « legal techs » présentes sur le marché des services juridiques en France, celles qui fournissent des applications de justice « prédictive » sont celles qui ont le plus à gagner de la mise en

والشركات الناشئة القانونية *legal start-ups* إلى الاستثمار في تلك البيانات من خلال معالجتها وتحليلها بواسطة الذكاء الاصطناعي لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات في مجال العدالة التنبؤية[103]، حيث تقوم الخوارزميات[104] باحتساب احتمال صدور قرار عن المحكمة بربح الدعوى أو حتى تحديد مقدار التعويض وذلك من خلال تحليل كميات كبيرة من قرارات المحاكم.

إنّ العدالة التنبؤية وبالنظر لما توفره من معلومات استباقية مفيدة وموثوقة بالنسبة للنزاع المثار، من شأنّها أن تساعد في اتخاذ القرار، إذ إنها تجعل من الممكن تحديد ما إذا كان من الحكمة عرض النزاع على المحاكم والسير بالدعوى أو حل النزاع بصورةٍ حبية. فإذا كانت النتائج الإحصائية التي توصلت إليها الخوارزمية من تحليل السوابق القضائية المماثلة تفيد أنّ الفرصة

œuvre de l'open data des décisions judiciaires, … les entreprises concernées pourront bénéficier d'une masse de décision considérablement augmentées (de l'ordre de 2 millions de décisions annuelles contre quelques centaines de milliers actuellement), qui alimenteront les algorithmes d'apprentissage et pourraient à terme améliorer la qualité de leurs résultats ». Thierry KIRAT, *L'open data des décisions de justice et l'intelligence artificielle dans le droit : des opportunités et des frictions*, le 8 novembre 2021, https://www.confluences.fr/2021/11/lopen-data-decisions-justice-intelligence-artificielle-droit-opportunites-frictions/

[103] « À en croire le rapport de la mission d'information sur le redressement de la justice, présenté au Sénat le 4 avril dernier, la justice prédictive pourrait participer dans les cinq prochaines années à « sauver la justice ! ». L'actualité semble annoncer que la justice prédictive sera la justice de demain. Depuis l'adoption de la loi Pour une République numérique consacrant l'ouverture des données publiques ou le fameux open data, les prédictions sur la justice du futur se multiplient. À en croire la presse généraliste, l'avènement du « juge-robot » serait proche. Les juristes demeurent plus modérés, tout en s'accordant sur le bouleversement engendré par l'entrée en scène spectaculaire de l'intelligence artificielle dans le domaine du droit. Entre réalité et fiction, espérance et méfiance, l'intelligence artificielle se met au service du droit à travers la justice prédictive ». Marie-Cécile LASSERRE, *L'intelligence artificielle au service du droit : la justice prédictive, la justice du futur ?*, Petites affiches n° 130 du 30 juin 2017, p. 6.

[104] « La notion de justice prédictive demeure littéralement imprécise puisqu'il est évident qu'elle ne vise en aucune façon « une justice qui prédit », mais plutôt, et de façon générale, « une justice prédite par des algorithmes » qui effectuent des calculs à partir de grandes masses de données (big data) ouvertes (open data) afin de repérer des récurrences à des fins de prédictions ». Sylvie LEBRETON-DERRIEN, *La justice prédictive. Introduction à une justice « simplement » virtuelle*, Archives de philosophie du droit 2018/1 (Tome 60), p. 4.

المحتملة للفوز بالدعوى لا تتعدى 3٪، فإنّ المحامي سوف ينصح حكمًا موكله بالعدول عن تقديم الدعوى.

أضف إلى ما تقدم، إنّ ما توفره العدالة التنبؤية من خدمات سوف تساعد المحامي في تحديد الإستراتيجية القانونية التي سيعتمدها في إجراءات الدعوى وتحسينها، وذلك من خلال تحديد العناصر التي يمكن أن تقنع القضاة وترتيبها حسب الأولوية بناءً على العناصر الواقعية الأكثر تأثيرًا في القرارات القضائية السابقة المماثلة، الأمر الذي سوف يعود على المحامي وموكله بالنفع إن لجهة توفير الوقت والنفقات المالية وإن لجهة نتيجة النزاع[105].

كذلك الأمر، إنّ العدالة التنبؤية سوف تساعد في تحديد مبلغ التعويض عن العطل والضرر المتوقع الحصول عليه، كما هو تعويض الصرف التعسفي، تعويض النفقة، ... وذلك انطلاقًا من النصوص القانونية أو بوجهٍ عام من السوابق القضائية.

فعلى سبيل المثال إنّ المادة 50 من قانون العمل اللبناني توفر من العناصر التي تمكن الخوارزمية التنبؤية من تقدير تعويض الصرف التعسفي، إذ أوجبت أنّه في حال الصرف التعسفي من العمل فإنّ التعويض يقدر على أساس نوع عمل العامل، وسنه، ومدة خدمته، ووضعه العائلي والصحي، ومقدار الضرر، ومدى الإساءة في استعمال الحق، على ألا ينقص التعويض الذي يحكم به عن بدل أجرة شهرين وألا يزيد عن بدل أجرة اثني عشرة شهرًا.

في فرنسا هناك العديد من الشركات، توفر خدمة التنبؤ بربح الدعوى أو خسارتها وتحليل المخاطر القانونية لقضية معينة[106] كـ *Predictice*[107] أو *Case Law Analytics*[108] أو موقع *Supra Legem*[109] المتخصص في القانون الإداري والذي يرتكز على تحليل السوابق القضائية للتنبؤ بنتيجة الدعوى. في

---

[105] Boris BARRAUD, *Le droit en datas : comment l'intelligence artificielle redessine le monde juridique*, Revue Lamy droit de l'immatériel, 2019.

[106] Thierry KIRAT, *Ces « legaltechs » qui bouleversent le monde du droit*, 13 octobre 2017. Ces « legaltechs » qui bouleversent le monde du droit (latribune.fr)

Emmanuel BARTHE, *L'intelligence artificielle et le droit*, I2D – Information, données & documents 2017/2 (Volume 54), p. 24.

[107] https://predictice.com/

[108] « Case Law Analytics crée des modèles mathématiques qui s'appuient sur l'intelligence artificielle et sur une expertise juridique fine afin d'analyser rapidement les risques associés à un dossier contentieux ou un contrat ». *Les mathématiques au service du droit*. https://www.caselawanalytics.com/

Emmanuel GUIMARD, *Case Law Analytics quantifie le risque judiciaire*, Publié le 2 Septembre 2019. https://www.lesechos.fr/pme-regions/innovateurs/case-law-analytics-quantifie-le-risque-judiciaire-1128145

[109] http://supralegem.fr/

«Nos algorithmes prédictifs analysent la jurisprudence administrative et extraient la thématique de la décision, la nature du demandeur, la nature du défendeur et le sens du dispositif. Ces attributs

حين أنّه في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا[110]، توجد برامج[111] وتطبيقات عدة في المسائل الجنائية تساعد في اتخاذ القرار بالتوقيف أو بإخلاء السبيل أو الإفراج المشروط أو اختيار البرنامج الأمثل لإعادة الدمج أو للتنبؤ أيضًا بخطر العودة إلى الإجرام[112] وذلك انطلاقًا من السجل العدلي للشخص وعمره ووضعه الاجتماعي وبيئته ونوع الجريمة المرتكبة.

في ضوء ما تقدم يرى البعض[113] أن القدرة على التنبؤ شرط ضروري لفعالية النظام القضائي انطلاقًا من كونها تساعد على تقليل تكاليف المعاملات وتسهيل التعاون "في ظل القانون"، بينما البعض الآخر[114] يرى أنّ اللجوء إلى ما توفره العدالة التنبؤية من خدمات قد يؤثر على الحق بالتقاضي وعلى استقلالية القضاء، أضف إلى أنّ اعتماد القاضي في أحكامه على السوابق القضائية المماثلة[115] كما هو الحال في نظام الـ

---

permettent de dégager des tendances invisibles autrement ». https://www.data.gouv.fr/fr/reuses/supra-legem/

[110] Danièle Bourcier, Primavera De Filippi, *ibidem*, p. 531.

[111] Correctional Offender Management Profiles for Alternative Sanctions (COMPAS).

[112] « COMPAS scales. This study examined the predictive validity of all the COMPAS base scales (listed in Table 1) and also the main Recidivism Risk Scale. The Recidivism Risk Scale is a regression model that has been used in COMPAS since 2000. This regression model was trained to predict new offenses in a probation sample". Tim Brennan, William Dieterich, Beate Ehret, *Evaluating the Predictive Validity of the Compas Risk and Needs Assessment System,* Criminal Justice and Behavior, Vol. 36 No. 1, January 2009, p. 25.

[113] Bruno Deffains, *Le monde du droit face à la transformation numérique*, Pouvoirs, vol. 170, n° 3, 2019, p. 40.

[114] Tifany Labatut, *Intelligence artificielle et justice : à la recherche d'un nouveau modèle éthique*, Publié le 02/05/2022. https://www.actu-juridique.fr/informatique/intelligence-artificielle-et-justice-a-la-recherche-dun-nouveau-modele-ethique/

Christian Licoppe, Laurence Dumoulin, *Le travail des juges et les algorithmes de traitement de la jurisprudence. Premières analyses d'une expérimentation de « justice prédictive » en France*, Droit et société 2019/3 (N°103), p. 541.

[115] Magali Bouteille-Brigant, Intelligence *artificielle et droit : entre tentation d'une personne juridique du troisième type et avènement d'un «transjuridisme »*, Publié le 27/03/2018. https://www.actu-juridique.fr/ntic-medias-presse/intelligence-artificielle-et-droit-entre-tentation-dune-personne-juridique-du-troisieme-type-et-avenement-dun-transjuridisme/

Common Law سوف يؤدي إلى تكون اجتهاد موحد[116] في القضايا المماثلة يخشى القاضي أن يحيد عنه، الأمر الذي سيؤثر على دور القاضي في الابتكار القانوني.

الخاتمة:

لقد كان للذكاء الاصطناعي الأثر الكبير في المجال القانوني بالنظر لما يوفره للقانونيين من خدماتٍ متنوعة متميزة، فلم يقتصر الأمر على مجرد تسهيل الوصول إلى المعلومات بل تعداه الأمر إلى تنظيم عقود ذكية، تسجيل شركات، مصادقات، تقديم دعاوى إلكترونيًا، إلى تحليل البيانات والوصول إلى عدالةٍ تنبؤية، مما دفع الكثير من الشركات إلى الاستثمار والابتكار الريادي في هذا المجال والتسابق في مجال تقديم الخدمات القانونية. كل ذلك من شأنه أن يساهم في تطوير مجتمع المعرفة وتعزيز التنمية المستدامة ودفع النمو الاقتصادي[117].

وإذا كانت تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد أثبتت الفاعلية وغيرت وسهلت من نمط العمل ووفرت من الوقت إلا أنّه يجب السهر والحرص دائمًا على تقديم المعلومات ذات المصداقية والنوعية لأنّها تعتمد على بيانات موجودة مسبقًا. وقد يبدو الأمر على قدرٍ من الخطورة إذا كان الذكاء الاصطناعي يرتكز في تنبئه إلى سوابق قضائية لم تحسن تطبيق القانون أو فسرته بصورةٍ خاطئة مما سيؤثر سلبًا على القضية التي أستشير من أجلها. وماذا إذا كانت القضية لم تتناولها سابقة قضائية أو لا يراعاها نص قانوني؟ فهل سيستكف الذكاء الاصطناعي عن إحقاق الحق أم أنّه سوف يحكم وفقًا لمبادئ العدل والإنصاف! في هذه الحالة لن يضيف أي شيء لأنّه يرتكز على تحليل البيانات القانونية السابقة. فبمعزلٍ ما إذا كان عمل الذكاء الاصطناعي فيه محاكاة لعمل العقل البشري، إلا أنّه أيًا يكن الحال لا يمكن بالمطلق استبدال الانسان بالآلة، فالقاضي يبقى سيد نفسه وله وحده القرار، أما الذكاء الاصطناعي وبما يوفره من أدوات عمل يقتصر دوره على المساعدة.

في ضوء ما تقدم، تبرز أهمية الحوكمة في تطوير الخدمات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، أي أن يتم التطوير وفقًا لأسس ومعايير قانونية وضمن إطار تنظيمي[118]، وذلك من أجل حماية الحقوق الأساسية من جهة وضمان نوعية وجودة المعلومات والخدمات من جهةٍ ثانية.

قد يكون ما نعرفه اليوم عن الذكاء الاصطناعي هو ما يطفو على السطح من قمة جبل الجليد وما لا نعلمه تخبرنا عنه سنواتٌ قادم.

---

[116] « La justice prédictive offre une nouvelle connaissance de la jurisprudence du fond, qui porte une série d'implications parmi lesquelles son harmonisation. Or, cette harmonisation fait craindre que la source de connaissance ne se transforme en source de contrainte pour les juges du fond ». Pascale DEUMIER, *La justice prédictive et les sources du droit : la jurisprudence du fond*, Archives de philosophie du droit 2018/1 (Tome 60), p. 60.

[117] البيانات الضخمة لأغراض التنمية المستدامة. https://www.un.org/ar/global-issues/big-data-for-sustainable-development

[118] Charte éthique européenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires, Adoptée lors de la 31e réunion plénière de la CEPEJ (Strasbourg, 3-4 décembre 2018) par La Commission européenne pour l'efficacité de la justice (CEPEJ) du Conseil de l'Europe, février 2019. https://www.coe.int/fr/web/cepej/cepej-european-ethical-charter-on-the-use-of-artificial-intelligence-ai-in-judicial-systems-and-their-environment